الأنباء
الاربعاء 11 نوفمبر 2015

«بيتك» بنك رائد يقود صناعة متنامية من حيث القيمة وحجم المنتجات

فيتش تثبت تصنيف «بيتك» عند «A+» مع نظرة مستقبلية مستقرة

ثبتت وكالة فيتش للتصنيفات الإئتمانية تقييم بيت التمويل الكويتي «بيتك» على المدى الطويل عند «A+» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مؤكدة الثقة في قدرة «بيتك» على الوفاء بالتزاماته والقوة المالية التي يتمتع بها بالإضافة إلى تعدد مصادر الدخل والملاءة، ومتانة الوضع المالي بشكل عام.

وذكرت الوكالة في تقريرها أن تقييم الملاءة المالية لـ «بيتك» يستند إلى قوة العلامة التجارية الإسلامية، والمركز الريادي القوي في السوق، بالإضافة إلى التنوع الجغرافي الجيد للأنشطة، والربحية ومستويات

أرضية صلبة لـ«بيتك» من الدعم الحكومي والثقة من العملاء

البنك مساهم رئيسي في مسيرة تطوير صناعة الصيرفة الإسلامية

الرسملة والسيولة القوية، مع إمكانية الحصول على دعم من المساهمين.

وأكد التقرير أن «بيتك» بنك رائد، يقود صناعة متنامية من حيث القيمة وحجم المنتجات، ومساهم رئيسي في مسيرة تطوير صناعة الصيرفة الإسلامية، وعلاوة على المساهمة الحكومية في البنك، فانه يستقطب النسبة الأكبر من الودائع خاصة من الأفراد على مستوى السوق، مما يوفر أرضية صلبة من الدعم الحكومي والثقة من العملاء.

وذكرت الوكالة ان خطط الانفاق الرأسمالي الحكومية ستعمل على

مقابلة أي ضغوط ناجمة عن انخفاض اسعار النفط من شأنها التأثير على اداء البنوك الكويتية، او الحد من مدى استفادتها من البيئة التشغيلية المستقرة بشكل جيد، مشيرة الى ان الحكومة اسندت بالفعل العديد من المشاريع الكبرى وتمويلها عام 2014 و2015، مما يتضمن فرصا كبيرة لنمو القطاع المصرفي.

وأشارت الوكالة إلى انه نظرا للجهود المتواصلة من ادارة «بيتك» لتحسين جودة الأصول وتخفيض معدلات التمويلات غير المنتظمة مع استمرار السياسة الاحترازية ممثلة في تكوين الاحتياطيات والمخصصات الوقائية طبقا

لتعليمات الجهات الرقابية، وباعتبار «بيتك» بنكا رائدا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، فإن مستويات التركيز على العملاء تعتبر منخفضة، مما يجعله اقل عرضة لمخاطر الاحداث. كما أن قاعدة التمويل لدى «بيتك» قوية وتتكون الى حد كبير من ودائع العملاء الأفراد.

واشارت الى ان خطط النمو الجريئة ومشاريع اعادة الهيكلة لحل المشاكل الموروثة، تعزز قابلية الاستمرار بالنسبة لـ«بيتك»، حيث تعتبر الخصائص الاساسية قوية ومستقرة، بحيث انه من غير المحتمل أن يعتمد البنك على الدعم

غير العادي لتفادي أي حالة غير متوقعة تتعلق بعملية السداد.

ويأتي هذا التصنيف من وكالة فيتش استمرارا لتأكيد وكالات التصنيف العالمية الكبرى على مكانة وقدرات «بيتك»، في مؤشر ايجابي على نجاح وتميز خطط العمل وتواصل تحقيق معدلات متميزة من الأداء وفق استراتيجية، تأخذ بعين الاعتبار تقوية العناصر الايجابية العديدة في «بيتك» على كل المستويات، وتطبيق نظم الحوكمة، وإدارة المخاطر، ووضع العميل في مقدمة الأولويات والعمل المستمر لتطوير أداء وحدات «بيتك» الخارجية والربط بينها.

49 دولارا معدل سعر برنت خلال أكتوبر

«الوطني»: أسعار النفط مازالت رهن وفرة الإنتاج وتزايد المخزون

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان أسعار النفط العالمية بقيت عند مستوياتها المنخفضة خلال شهر أكتوبر، وتراوح سعر مزيج برنت في المتوسط ما بين 48 و50 دولارا للبرميل للشهر الثاني على التوالي، بينما استقر مزيج غرب تكساس بين 45 إلى 47 دولارا للبرميل خلال الشهر. وقد أنهى كل من المزيجين الشهر بارتفاع بواقع دولار واحد مقارنة ببداية الشهر ليستقر مزيج برنت عند 49,5 دولارا للبرميل ومزيج غرب تكساس المتوسط عند 46,6 دولارا للبرميل.

وقد تعرضت الأسعار لضغوطات خلال شهر أكتوبر نتيجة وفرة الإنتاج وارتفاع مخزون النفط والسلع المكررة. وقد بقيت أساسيات أسواق النفط عند مستوى منخفض رغم الانتعاش الطفيف في السادس من أكتوبر حينما بلغ مزيجا برنت وغرب تكساس المتوسط 53,1 و49,6 دولارا للبرميل على التوالي متأثرين بالتوقعات حول ضعف احتمالية استعادة إنتاج أميركا توازنه في العام 2016. واستمر مخزون النفط التجاري لدول منظمة التعاون الاقتصادي بالارتفاع تماشيا مع ارتفاع عمليات التكرير ليبلغ 2,9 مليار دولار للبرميل في أغسطس وفق البيانات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية.

وبين التقرير ان مخزون النفط على وجه الخصوص قد حافظ على مستوياته التاريخية بينما اقترب المخزون العالمي للسلع المكررة من الحد الأقصى لسعة التخزين كالديزل. لذا من المحتمل أن يتراجع المحرك لهذا الارتفاع في المخزون ما قد يؤدي بدوره إلى زيادة الضغوطات على أسعار النفط. وبينما من المتوقع أن يتراجع مخزون السلع المكررة متأثرا بالضغوطات الناجمة عن بداية موسم الصيانة لفصل الخريف، فإن عمليات التكرير المنخفضة قد تؤدي إلى ارتفاع مخزون النفط مرة أخرى لتتضاعف بذلك التوقعات بشأن تراجع أسعار النفط.

توقعات السنوات القادمة

وقال التقرير انه قد تم خفض التوقعات السائدة بشأن أسعار النفط للسنوات المقبلة لتتماشى وأسعار العقود الآجلة. ومع بلوغ مزيج برنت 55,9 دولارا للبرميل في المتوسط لهذا العام بأكمله، يتوقع معظم المحللين بقاء السعر عند المستوى الأدنى من بين 54 – 64 دولارا للبرميل خلال العام المقبل ليرتفع لاحقا في العام 2017 وبصورة تدريجية نحو السعر الأعلى تماشيا مع تبدد نسبة التباين بين مستوى الطلب ومستوى الإنتاج. ومع احتساب التباطؤ المتوقع في مستوى الطلب العام القادم والبراميل التي سيضيفها إنتاج إيران فور رفع العقوبات عنها، تتوقع وكالة الطاقة الدولية استعادة الطلب والإنتاج توازنهما مقارنة بتوقعاتها السابقة للربع الرابع من العام 2016. وتعتمد وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الأخير حول خفضها لتوقعات نمو الطلب العالمي للعام القادم إلى

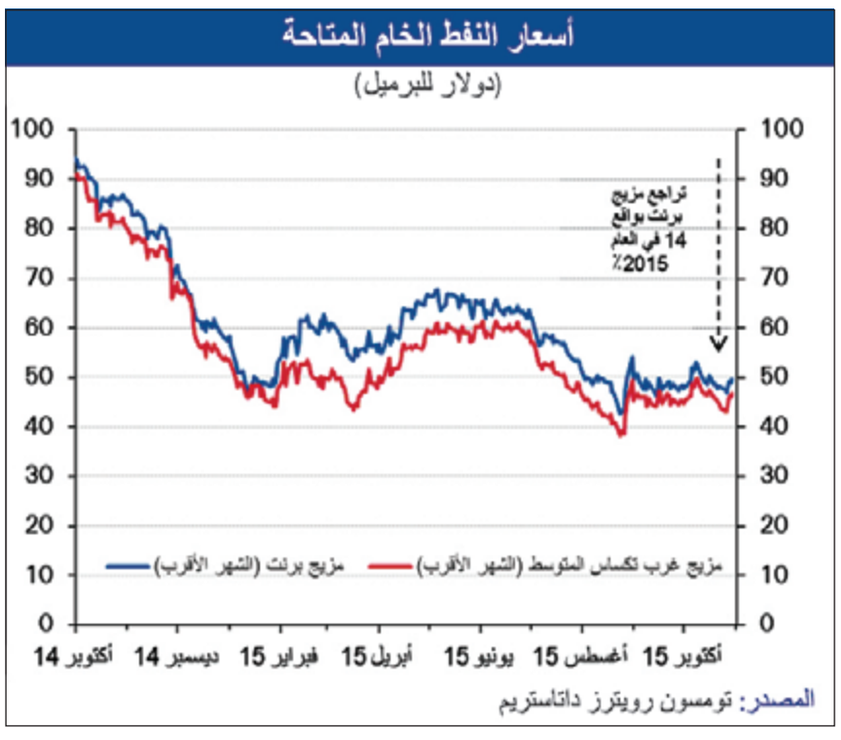

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

أساسيات أسواق النفط استمرت عند مستوى منخفض رغم الانتعاش الطفيف

مخزون النفط حافظ على مستوياته التاريخية

خفض توقعات أسعار النفط للسنوات المقبلة لتتماشى وأسعار العقود الآجلة

1,2 مليون برميل يوميا من 1,3 مليون برميل يوميا على تقرير صندوق النقد الدولي الذي تم نشره مؤخرا حول توقعات الاقتصاد العالمي. إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظهر الاقتصاد العالمي تعافيا أقل من المتوقع في العامين 2015 و2016 نتيجة تباطؤ ملحوظ في أداء الأسواق الناشئة وخاصة السوق الصينية. كما من المتوقع أيضا في العام القادم أن يتبدد الانتعاش الذي شهده الاقتصاد نتيجة تراجع أسعار النفط.

إنتاج أوبيك

وأشار التقرير الى ان إنتاج منظمة أوبيك بلغ أعلى مستوى له منذ ثلاث سنوات ونصف ليصل إلى 31,6 مليون برميل يوميا بدعم من الزيادة في إنتاج العراق بواقع 80 ألف برميل يوميا وذلك وفق بيانات منظمة أوبيك المستقاة من مصادر ثانوية. ويعد هذا الشهر الخامس على التوالي الذي تتخطى فيه المنظمة مستوى 31 مليون برميل يوميا والشهر الخامس عشر على التوالي الذي تتخطى فيه سقف إنتاجها الرسمي البالغ 30 مليون برميل يوميا. وقد سجل العراق زيادات ملحوظة في الإنتاج ليصل إنتاجه إلى مستويات تاريخية عند 4,1 ملايين برميل يوميا خلال شهر سبتمبر، الأمر الذي يعود إلى استئناف عمليات التصدير من الحقول الشمالية بعد ان تم إصلاح الأنابيب المتصلة بتركيا والتي تعرضت سابقا للتخريب. وفي الوقت نفسه استمرت الحقول النفطية الفيدرالية في الجنوب بضخ النفط عند مستويات تاريخية. فقد ارتفع إنتاج العراق الذي يشمل إنتاج مناطق حكومة كردستان الإقليمية بواقع 25٪ أو 820 ألف برميل يوميا خلال العام الماضي. ويعد هذا الإنتاج المصدر الأسرع لنمو الإنتاج العالمي، إضافة إلى أن هذا الارتفاع قد جاء في ظل النزاعات المستمرة ضد تنظيم «داعش» الذي لايزال يتحكم في ما يصل إلى ربع أو ثلث مناطق العراق.

وفي الوقت نفسه استمر إنتاج السعودية التي تعد الدولة الأكثر إنتاجا من بين دول منظمات أوبيك في تجاوز حاجز 10 ملايين برميل يوميا على الرغم من تراجعه بواقع 50 ألف برميل يوميا خلال الشهر. إذ تراجع الإنتاج لثلاثة أشهر متتالية ولكنه حافظ رغم ذلك على مستوياته التاريخية بعد ان بلغ الطلب على الطاقة أعلى مستوى له خلال فصل الصيف. ولا توجد أي مؤشرات على اعتزام السعودية تغيير استراتيجيتها في الحفاظ على حصتها السوقية ودعم أسعار النفط من خلال خفض إنتاجها، بل إنها مستمرة في خفض أسعار نفطها للموردين من دول آسيا تماشيا مع التنافسية المتزايدة التي تواجهها من الدول من داخل منظمة أوبيك وخارجها.

النفط الايراني

وأشار التقرير الى ان إيران حافظت على ثبات إنتاجها في سبتمبر ليبلغ 2,85 مليون برميل يوميا، حيث تواجه أسعار النفط خطر التراجع الذي قد ينتج عن عودة إيران المحتملة إلى أسواق النفط في مطلع العام 2016 والتي ستضيف 500 ألف برميل يوميا خلال فترة ستة أشهر. وتتوقع السلطات الإيرانية استعادة الإنتاج مستوياته لما قبل العقوبات البالغة 3,6 ملايين برميل يوميا فور رفع العقوبات، الأمر الذي سيضيف 750 ألف برميل يوميا إلى المستوى الحالي لإنتاج الأسواق العالمية في الربع الأول من العام 2016. وتبدو هذه الكمية جيدة حتى مع احتساب الـ 40 مليون برميل التي تستطيع إيران الحصول عليها بسهولة من اسطولها المحمل بكميات النفط الضخمة والتي يشكل النفط المكثف 60٪ منها حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

إنتاج الدول من خارج منظمة أوبيك يبدأ بالتراجع وسط خفض الإنفاق الرأسمالي وتراجع إنتاج أميركا إلى أقل مستوى.

النفط الصخري

وفي الوقت الذي يواجه إنتاج أوبيك تراجع أسعار النفط بتسجيل زيادات قوية، بدأ إنتاج الدول من خارج المنظمة بإظهار مؤشرات تباطؤ. فقد بدأت أميركا، التي تعد الأكثر إنتاجا بين دول خارج منظمة أوبيك بسبب ثورة النفط الصخري، في تسجيل تراجع ملحوظ في إنتاجها خلال الستة أشهر الماضية. وبدأ كل من خفض الإنفاق الرأسمالي من قبل شركات ضخمة والتقليل من نشاط التنقيب بفرض تأثيرهما على مستوى الإنتاج. وتراجع إنتاج أميركا من 9,6 ملايين برميل يوميا في بداية شهر يونيو، الذي كان أعلى مستوى قد حققه منذ أربعة وأربعين عاما، ليصل إلى 9,1 ملايين برميل يوميا في الثالث والعشرين من أكتوبر، مسجلا تراجعا بواقع 500 ألف برميل يوميا أو 5٪، وذلك وفق البيانات الأسبوعية الصادرة عن الوكالة الأميركية لمعلومات الطاقة. وبينما يعد إنتاج أميركا مرتفعا على أساس سنوي بواقع 1,6٪، إلا أنه معرض للتراجع خلال الأشهر القادمة نتيجة التوقعات بشأن تراجع أكبر في عدد من حفارات التنقيب (التي تراجعت بنحو أكثر من 60٪ في العام 2015)، وقيام البنوك الأميركية باستبدال الائتمان بالتدفقات النقدية التي زادت من التقييد على شركات النفط الصخري.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يتراجع إنتاج الدول من خارج منظمة أوبيك في العام 2016 بواقع 0,5 مليون برميل يوميا، ومن بين تلك الدول أميركا وروسيا والنرويج وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط وخفض الإنفاق.

ومن المفترض أن يرتفع الطلب على النفط من منظمة أوبيك للعام 2016 نتيجة تراجع إنتاج الدول من خارج المنظمة والتحسن البطيء في مستوى الطلب وذلك لتحقيق المنظمة توازنا في السوق إلى 31,1 مليون برميل يوميا من 29,7 مليون برميل يوميا متوقعا في العام 2015.

ارتفاع تدريجي في إنتاج الكويت النفطي ومساع لتعويض 250 ألف برميل

قال تقرير «الوطني» ان إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي كالكويت والإمارات وقطر استمر في الحفاظ على ثباته في حين شهد إنتاج أبوظبي تقدما أكبر عندما تم تحديد السقف الرسمي للإنتاج عند 3,5 ملايين برميل يوميا بحلول العام 2017 من خلال الإنفاق الاستثماري. وحقق إنتاج الامارات مستوى تاريخيا بلغ 2,9 مليون برميل يوميا خلال شهر سبتمبر.

وقد استمر إنتاج الكويت بالارتفاع تدريجيا خلال سبتمبر ليصل إلى متوسط 2,7 مليون برميل يوميا خلال الشهر. وتطمح الكويت إلى تعويض التراجع الذي بلغ 250 ألف برميل يوميا على أقل تقدير في المنطقة المشتركة بينها وبين السعودية وذلك من خلال رفع الإنتاج في بعض الحقول الأخرى. ولا تزال السلطات ملتزمة بالاستثمار في البنية التحتية النفطية والتقنيات المحسنة للتنقيب عن النفط على الرغم من هذا التراجع في الإنتاج، وذلك للوصول إلى هدفها البالغ 4 ملايين برميل يوميا بحلول العام 2020.

150 مليون دولار التبادل التجاري بين البلدين

الكويت وقعت مذكرة تفاهم تجاري مع إسبانيا

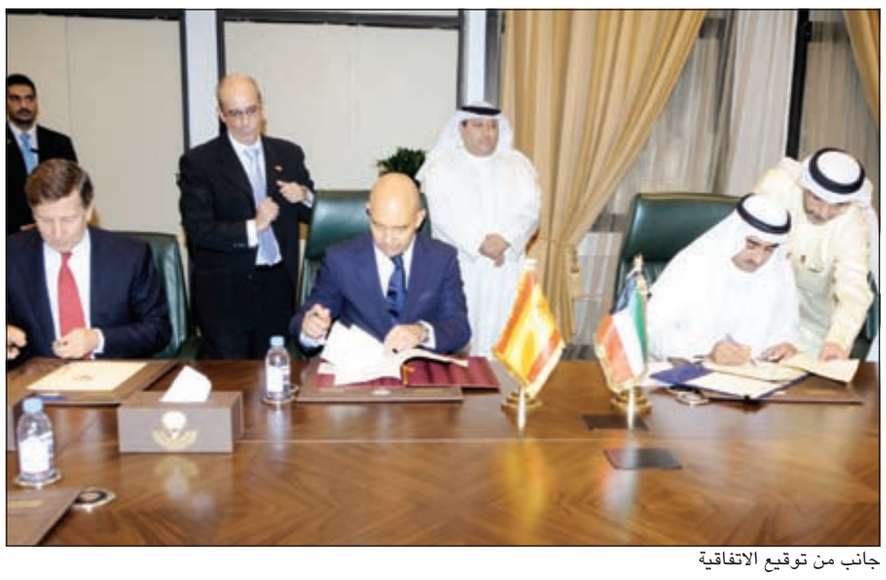
جانب من توقيع الاتفاقية

عاطف رمضان

وقعت الكويت أمس مذكرة تفاهم تجاري واقتصادي مع إسبانيا.

وقال وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي إن الكويت حريصة على توسيع افق التعاون التجاري مع مملكة إسبانيا في كل المجالات خاصة الإنشاء والتشييد.

وأضاف العلي في تصريح للصحافيين عقب توقيعه مذكرة التفاهم مع نظيرة الإسباني خايمي ليغاث، أن هناك مجالات كثيرة تتطلب مزيدا من التطوير بين البلدين وان هذه المذكرة تأتي في إطار تشجيع الطرفين لبذل المزيد من الجهد لإيصال العلاقات الاقتصادية الى المستوى المطلوب.

وأوضح أن مذكرة التفاهم ركزت على تطوير جوانب العمل التجاري بين البلدين مع تبادل الزيارات الثنائية الرسمية للتعرف أكثر على ما تملكه الكويت وإسبانيا من إمكانيات كبيرة تحتاج لمزيد من التعاون الثنائي.

وذكر انه تم الاتفاق على تطوير الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين وإنشاء لجنة اقتصادية تضم خبراء حكوميين من البلدين هدفها إيجاد أفضل الطرق لتوثيق العلاقات الاقتصادية وتنميتها.

وأشار العلي إلى أن هناك شركات إسبانية بدأت تنتشر في عدة مجالات بالكويت، لاسيما في قطاع الإنشاءات والتشييد، مبينا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يقدر بـ 150 مليون دولار، وانه سيزداد بشكل ملحوظ بعد توقيع هذه المذكرة.

من جانبه، قال وزير التجارة الإسباني خايمي ليغاث إن مذكرة التفاهم تؤكد على ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين الصديقين الذين تربطهما علاقات تاريخية قديمة.

وأكد استعداد الشركات الإسبانية في الدخول إلى السوق الكويتي الواعد، وان الشركات الإسبانية تستطيع المساهمة في خطط التنمية التي تتبناها الكويت، لاسيما في مجال بناء البنية التحتية التشييد والبناء.

وقال: بعد توقيع هذه المذكرة سترتفع مستويات التعاون إلى آفاق جديدة وستستفيد الشركات الكويتية والإسبانية من ذلك.

بأسعار تبدأ من 141 دينارا لأكثر من 90 وجهة أوروبية

«الاتحاد للطيران» تطلق أسعارا ترويجية خاصة بالخليج

أطلقت الاتحاد للطيران حملة عروض ترويجية جديدة في منطقة الخليج العربي تشمل توفير تذاكر السفر ذهابا وعودة على متن درجة رجال الأعمال والدرجة السياحية إلى طائفة واسعة من الوجهات في مختلف أنحاء العالم بأسعار تبدأ من 141 دينارا.

وتشمل حملة العروض الترويجية، التي تستمر من 9 إلى 12 نوفمبر، ما يزيد على 90 وجهة من الوجهات الشهيرة في أوروبا، وأميركا الشمالية، وأفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك أحدث وجهة للشركة من أبوظبي إلى تنزانيا والتي تنطلق في 1 ديسمبر.

وتعليقا على إطلاق الحملة الترويجية الجديدة، أفاد المدير العام لمكاتب الاتحاد للطيران في الكويت نبيل متاروه، بالقول: «تمثل هذه العروض الترويجية فرصة رائعة لضيوفنا الكرام في الكويت، لاسيما مع الأسعار المخفضة لتذاكر السفر إلى العديد من الوجهات الرائجة على امتداد شبكتنا العالمية والتي تأتي في توقيت مثالي للسفر والاستفادة من عروضنا المميزة».

وأضاف: «مع تشغيل الاتحاد للطيران لرحلاتها بين أبوظبي والبحرين بمعدل 5 رحلات يوميا في الوقت الراهن، سيصبح بمقدور الضيوف الاستفادة من العديد من رحلات الربط السلسة إلى الوجهات المشمولة بالعروض الترويجية، ونحن نتطلع قدما للترحيب بضيوفنا من الكويت الذين سيسافرون على متن رحلاتنا في إطار هذه العروض ذات القيمة الرائعة».

وتبدأ الأسعار الترويجية الخاصة للرحلات، وجميعها عبر مركز التشغيل الرئيسي للاتحاد للطيران في أبوظبي، من 185 دينارا لرحلة ذهاب وعودة على متن الدرجة السياحية إلى الوجهات الأوروبية التي تشمل مدنا مثل ميونيخ وفرانكفورت.

وتشمل العروض الترويجية مسافري الدرجات الممتازة كذلك حيث يمكن للضيوف السفر إلى نيويورك وإلى لندن بأسعار تبدأ من 668 دينارا على الدرجات الممتازة.

ويتاح للضيوف المسافرين على رحلات الاتحاد للطيران إلى الولايات المتحدة إمكانية إتمام إجراءات الهجرة والجمارك الأميركية في مركز التخليص المسبق التابع لهيئة الجمارك وحماية الحدود الأميركية الموجود بمطار أبوظبي الدولي، بما يوفر لهم تجربة سفر تتميز بالسرعة والسلاسة.

كما يتوفر للضيوف المسافرين إلى أي من الوجهات الأسترالية ضمن شبكة الاتحاد للطيران الاستفادة من الاتفاقية التجارية بين الاتحاد للطيران وفيرجن أستراليا التي تتيح للضيوف رحلات ربط إلى طائفة واسعة من المدن الأخرى على امتداد أستراليا، وللاستفادة من حملة الاتحاد للطيران الترويجية، ينبغي على المسافرين حجز الرحلات وشراء التذاكر خلال الفترة من 9 إلى 12 نوفمبر واستكمال السفر قبل 10 ديسمبر 2015.